(مقاربة سوسيولوجية معاصرة لتفسير الجريمة والانحراف لدى المراهقين)

د/ بن سعدة حنان، بن قراشة الطاهر

جامعة الأغواط

ملخص:

إن العالم يعيش جملة من التغيرات في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وخاصة تلك المتعلقة بالظواهر الاجتماعية السلبية البالغة الخطورة التي يصعب دراستها وتمس فئة المراهقين ، نظرا لما يطرأ عليها من تغيرات كمية وكيفية في وقتنا الراهن ، فتفسير ظاهرة الجريمة والانحراف لا يزال من الموضوعات التي طال فيها البحث والتمحيص والتقصي العقلي من جهة والميدان الامبريقي من جهة أخرى .

ولقد حظيت دراسة ظاهرة الجريمة والانحراف باهتمام واسع وبالغ الأهمية من قبل المختصين في علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام ، لذلك يعرفها العلماء السوسيولوجيين بأن الجريمة عبارة عن خروج عن معايير المجتمع أو قواعد الإجماع أي القواعد التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفراده وأيضا هي الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع لتجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يؤلفون المجتمع ، وهذا ما ذهب إليه " إميل دوركايم " و" بارسونز " عندما اعتبرا الجريمة سلوكا لا معياريا أي منحرفا عن المستوى المعياري في المجتمع

كلمات مفتاحية: مقاربة سوسيولوجية معاصرة، تفسير الجريمة والانحراف، المراهقين

Abstract:

The world series of changes in all areas of economic, social, cultural and political development, particularly those related to serious negative social phenomena that are difficult to study them and affecting adolescents, because changes in quantitative and qualitative changes at the present time, explain the phenomenon Crime and delinquency still subjects that prolonged mental research and scrutiny and investigation on the one hand and the other hand empirical field.

And I had to study the phenomenon of crime and deviance widespread attention and critical by specialists in Criminal Sociology and Criminology, so scientists know domination which involve

exploitation that crime is a departure from the community standards or rules of unanimity any rules prescribed by the community and its behavior control And also she acts constituting a danger to society to make it impossible to achieve coexistence and cooperation among individuals who comprise society, and that the ' Emile Durkheim and Parsons ' when considered normative not behaviour crime any skewed on the normative level in society.

مقدمة :

لقد عمد عديد الباحثين والعلماء إلى محاولات تفسير هذه الظاهرة الإجرامية منطلقين من رؤى مختلفة حينا ومتضاربة أخرى و متداخلة أحيانا أخرى ولعل أولى الخطوات في تفسير الجريمة كانت تلك المتعلقة بالمدرسة الفلسفية التي ربطت مشكلة الجريمة بالأخلاق ومن روادها كانط حيث يقول "أن إرادة الخير هي الشيء الوحيد الذي يعد خيرا على الإطلاق دون قائد أو شرطي وترتبط إرادة الخير بمفهوم الواجب "، ثم تلتها خطوات أخرى حاولت أن تسلط الضوء على الجريمة و أن تمنحها التفسير العلمي الجزئي أو المتكامل للظاهرة ومن هذه النظريات نجد النظرية الاجتماعية التي تؤكد بأن العوامل الاجتماعية هي الحاسمة في تفسير السلوك الإجرامي، غير أن الدراسة الايكولوجية للجريمة قد بدأت مقتصرة على الربط فقط بين المظاهر الجغرافية للبيئة – وخاصة المظاهر الجيولوجية والمناخية - وبين السلوك الإجرامي ، وهو ما يعرف بالاتجاه الجغرافي في دراسة الظاهرة الإجرامية.

إن التفسير الاجتماعي للظاهرة الإجرامية يبنى على فكرة رئيسية مؤداها أن السلوك الإجرامي يخضع لنفس القواعد التي تخضع لها كافة الظواهر الأخرى في السلوك البشري و خلال القرن التاسع عشر بدأ الباحثون في علم الإجرام بدراسة أسباب الجريمة في البيئة الاجتماعية المحيطة بالجاني - أو ما يعرف بأسلوب الدراسة الايكولوجية الاجتماعية للجريمة L'écologie du crime. وهو الأسلوب الذي يهدف إلى بيان مدى تأثر الأفراد بوصفهم كائنات عضوية بالضغوط والوقائع البيئية المختلفة التي يتعرضون لها.

لذلك شغلت مشكلة الانحراف عن السلوك السوي علماء الاجتماع منذ فترات طويلة خاصة أن الانحراف يشكل ظاهرة اجتماعية خطيرة تخرج بالفرد أو الأفراد المنحرفين عن معايير المجتمع وقيمه مما دفع العلماء إلى إخضاع ظاهرة الانحراف للدراسة والتحليل منذ وقت طويل من أجل معرفة أسبابها والعمل على وضع السبل الكفيلة بعلاجها.

والجريمة في حقيقة أمرها لا تعدو إلا أن تكون شكل من أشكال الانحراف عن السلوك السوي إلا أن القانون الجنائي وضع لها طابع الجريمة أو السلوك الانحرافي أو السلوك غير المشروع وذلك لمخالفتها لنص معين في القانون الجنائي السائد في المجتمع.

وقد أصبحت ظاهرة الانحراف والجريمة في الفترة الأخيرة التي تحول فيها المجتمع الدولي إلى قرية صغيرة بسبب انتشار وسائل الاتصال والتقدم التكنولوجي السريع ظاهرة خطيرة جديرة بالرصد والدراسة والتحليل خاصة إذا ما تعلق الانحراف بالأحداث الذين يشكلون عماد المستقبل للمجتمع، كما أن الانحراف في مرحلة الصغر يشكل خطورة على المجتمعات ذلك أن الحدث المنحرف قد يكون هو مجرم الغد حيث إن احتراف الجريمة لا يأتي فجأة أو من فراغ وإنما يلزمه دائماً الإعداد والممارسة والتدرج وقلما يتحول إنسان سوي بين عشية وضحاها ليصبح مجرماً متمرساً يتخذ الجريمة وسيلة للعيش والارتزاق دون أن يكون له تاريخ إجرامي منذ الصغر تمرس من خلاله على السلوك الإجرامي وبطبيعة الحال فإننا نقول أن الحدث المنحرف ليس بالضرورة أن يكون مجرماً في المستقبل القريب وإنما قد يكون الانحراف منذ الصغر مؤشر لبوادر إجرامية تستمر مع الشخص طوال حياته إذا لم يجد التوجيه السليم من الراشدين حوله.

ونظراً لأهمية ظاهرة الانحراف عن السلوك السوي كمؤشر للجريمة فقد احتلت دراسة هذه الظاهرة جزءاً لا يستهان به من تخصصات مختلفة مثل الاجتماع والنفس والتربية والجغرافيا والبيولوجيا والقانون حيث زخمت هذه التخصصات بما يستعصي حصره من المؤلفات والبحوث التي تناولت هذه الظاهرة محاولة تفسيرها والكشف عن العوامل التي تقف وراء نشأتها.

*ماهي أهم الإسهامات الفكرية الاجتماعية التي حاولت دراسة ظاهرة الجريمة والانحراف ؟ وكيف فسر المختصين السوسيولوجيين ظاهرة الجريمة والانحراف ؟

1- تعريف الجريمة عند علماء الاجتماع :

يرى علماء الاجتماع بأن الجريمة ظاهرة اجتماعية و أن التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون ، وفي هذا الاتجاه يميز البعض بين الجريمة الطبيعية التي لا تختلف عند الجماعات في الزمان والمكان لتعارضها مع المبادئ الإنسانية والعدالة كجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال .والجريمة المصطنعة التي تشكل خرقا للعواطف القابلة للتحول كالعواطف الدينية والوطنية، واعتبر الأولى بأنها تدخل في المعنى الحقيقي للإجرام ودراساته التحليلية ويقدر البعض الآخر بأن

الجريمة عبارة عن السلوك الذي تحرمه الدولة بسبب ضرورة ويمكن أن ترد عليه بفرض جزاء وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع والذي يضر بصالحه (علي محمد جعفر،1993 ، ص :15).

و أيضا تعرف بأنها هي كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة و ما هو عدل في نظرها ، أو هي إنتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه أو هي انتهاك و خرق للقواعد و المعايير الأخلاقية للجماعة. و هذا التعريف تبناه الأخصائيون الأنثروبولوجيون في تعريفهم للجريمة في المجتمعات البدائية التي لا يوجد بها قانون مكتوب (موقع أنترنيت).

✓ 2- **التعريف الاجتماعي للانحراف:**

هو كل سلوك يخالف المعايير الاجتماعية وفي حالة تكراره بإصرار يتطلب تدخل أجهزة الضبط الاجتماعي.

الجريمة تعتبر نمطاً خاصاً من أنماط الانحراف المنصوص على منعها من قبل أحد مؤسسات الدولة الرسمية المعترف بشرعيتها. ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أنه في حين تدخل جميع المخالفات القانونية ضمن الانحرافات السلوكية المخالفة للأنماط السلوكية القاعدية للمجتمع فإنه ليس بالضرورة أن يتم تعريف جميع الانحرافات بأنها تشكل جرائم. ومن أمثلة الانحرافات السلوكية عدم مراعاة الفرد لأنماط السلوك والتصرفات الاجتماعية المطلوبة أو المرغوب فيها والتي قد تختلف باختلاف المجتمعات والعادات والقيم وطبقاً للزمان والمكان.

ويمكن القول باختصار أن كل جريمة تعتبر انحرافاً عن السلوك السوي ولكن ليس كل انحراف عن السلوك السوي هو جريمة حيث إن مفهوم الانحراف أشمل وأعم من المفهوم الضيق للجريمة كنمط من أنماط الانحراف (إبراهيم الطخيس ،1403هـ، ص:15).

3- تفسير الجريمة عند إميل دوركايم :

تنسب فكرة اللانظام Notion d'anomie إلى عالم الاجتماع الفرنسي الشهير Emile Durkheim (1858-1917). وقد نشر دوركايم أفكاره في مؤلفاته "تقسيم العمل الاجتماعي عام 1893" وقواعد المنهج الاجتماع عام 1895 والانتحار في عام 1897. وقد أوضح خلال تلك المؤلفات ثلاثة أمور :

الأول : حتمية الجريمة كظاهرة اجتماعية ، لا يخلو منها أي مجتمع ، لارتباطها بتنظيم الحياة في جماعة. فمن المستحيل أن يتماثل كل الأفراد المكونين للمجتمع وأن يوجد لديهم نفس القدر من الضمير الاجتماعي Conscience sociale. فلا بد أن يوجد من يشذ البعض عما يشكل الضمير الاجتماعي العام فتتولد الجريمة.

وأشار دوركايم إلى معيارية السلوك الإجرامي ، بمعنى أن الفعل لا يوصف بأنه جريمة بالرجوع إلى خصائصه الذاتية التي تميزه عن غيره ، وإنما يوصف كذلك لأن المجتمع اعتبره كذلك ، حينما يشذ هذا السلوك عن الضمير الاجتماعي.

طور " اميل دوركايم " هذه النظرية من رفضه التام لتفسير الجريمة تفسيرا نفسيا أو بيولوجيا أو أي تفسير يبتعد عن الركن الاجتماعي ، تجنبا منه الوقوع في التفسيرات الغائية وهو يؤكد أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية وليست سوية ، فالمشكلة في نظره تكمن في ارتفاع معدلاتها في زمن ما وبمجتمع ما .

ويرى أن من بين مؤشرات اجتماعية ظاهرة الجريمة هو وجودها في سائر المجتمعات الإنسانية .

س 1 : لماذا أجرم الأفراد في هذا المجتمع وذلك الزمن ؟

س2 : لماذا زاد في هذا المجتمع وذلك الزمن ارتكاب الجريمة ؟

وانتهى " **دوركايم** " من دراساته عن التغير الاجتماعي بالمجتمعات الإنسانية للقول بأن كثافة السكان في منطقة ما تؤدي بدورها إلى تنوع المهن وتعدد الأدوار العامل الذي يفضي عن تكوين تشكيلة مغايرة نوعيا للتركيبة الاجتماعية السابقة للمجتمع .

لاحظ " **دوركايم** " أن المعايير الاجتماعية " الثقافية " تفقد ما لها فعالية عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيرا سريعا مما يخلق حالة الأنومي التي يصحبها ازدياد في حجم السلوك الانحرافي (محمد عارف ،1975، ص 23:).

والملاحظ أن نظرية " **دوركايم** " هذه تقوم على فرضيتين أساسيتين هما :

1-كلما زاد التماثل بين الأعضاء في الجماعة زاد تماسكهم معا .

2-وكلما قوي التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للسلوك المنحرف .

أما **الأمر الثاني** : الذي كشف عنه دور كايم فهو أن الجريمة ضرورة لا غنى عنها لإحداث التغيير الاجتماعي ، وبدونها سيصاب المجتمع بنوع من الركود Stagnation.

والأمر الثالث : أوضح دوركايم إلى أن واحدا من أهم مقومات المجتمع يكمن في تماسكه والتضامن الاجتماعي بين أعضائه والذي يمثل ضميراً جماعياً Conscience collective.

وقد ميز دوركايم بين نوعين من التضامن : التضامن الآلي Solidarité mécanique ، والتضامن العضويSolidarité organique. أما النوع الأول فيميز المجتمعات البدائية حيث يظهر فيها جلياً ضمير اجتماعي تعكسه القواعد القانونية في المجتمع ، وتفرض للخروج عليه جزاءً مناسباً. ومن شأن التهديد بهذا الجزاء الحفاظ على التضامن الآلي في المجتمع.

بينما يميز النوع الثاني المجتمعات الحديثة القائمة على تقسيم العمل ففي مثل هذه المجتمعات تضعف عوامل التضامن التي كانت تعرفها المجتمعات البدائية ، الأمر الذي أثر في فلسفة القانون بأن انتقل مركز الاهتمام من الضمير الجماعي إلى الضمير الفردي ومراعاة جانب المجني عليه ، وأصبح القانون يستهدف تعويض المجني عليه المضرور من الجريمة ، أكثر مما يستهدف عقاب الجاني.

وفي هذا القالب المجتمعي الجديد الذي ينقصه التجانس الاجتماعي تنطلق العواطف ويعيش الفرد في عزلة معنوية واجتماعية ، الأمر الذي يخلق حالة من اللاقانون أو اللانظام تحل محل التضامن السابق ، وفي هذا القالب الاجتماعي يسهل ارتكاب الجرام.

وقد عيب على نظرية دوركايم اهتمت فقط بربط الظاهرة الإجرامية بالتركيب أو التنظيم الاجتماعي وأنها لم تفلح في بيان الكيفية التي بها يصبح الفرد مجرماً. كما أن هذه النظرية لم تفسر لنا علة تباين ردود أفعال الأفراد في الفروض التي يجمعهم فيها تنظيم اجتماعي واحد.

تمثل دراسة دوركايم عن الانتحار1897م مكانة هامة في الدراسات السوسيولوجية وكتابه هذا باجتماع معظم علماء الاجتماع يعتبر رائدا في تطبيق المنهج الإحصائي(الكمي) في دراسة الظواهر الاجتماعية ,وهم يرون أنها أكثر ما تكون دراسة إحصائية ذلك لأنه عرفنا كيف يمكن أن ندعم البيانات التجريبية في موقف نظري معين.

تعريف ظاهرة الانتحار عند دوركايم :"يشير الانتحار إلى كل حالات الموت التي تكون نتيجة مباشرة لفعل ايجابي أو سلبي قام به الشخص المنتحر وهو يعلم انه سيؤدي إلى هذه النتيجة ", وبالرغم من أن عملية الانتحار عملية

شخصية بحتة إلا انها لا تخرج عن نطاق المجتمع الذي يعيش فيه المنتحر إذ أن القوى الاجتماعية المحيط به وليس حالته النفسية هي التي تدفعه إلى قتل وتدمير ذاته، ويضيف دوركايم قائلا بان التناقضات والأخطاء التي قد تظهر في البناء الاجتماعي لابد أن تكون عاملا من عوامل تفاقم مشكلة الانتحار ,فكلما كان الأفراد منسجمين مع المجتمع ومتكيفين لعاداته وتقاليده وظروفه كلما تنخفض فيه نسبة الانتحار والعكس هو الصحيح .لهذا السبب نرى بان نسبة الانتحار عالية في المجتمعات لصناعية المعقدة ومنخفضة في المجتمعات الزراعية البسيطة التي تتكون من جماعات تربط أفرادها علاقات ايجابية ومتكاملة .لهذا يشير دوركايم إلى أن نسب الانتحار تكون عالية في المدن ومنخفضة في القرى والأرياف, وتكون عالية بين العزاب ومنخفضة بين المتزوجين لاسيما هؤلاء الذين لديهم أطفال ،وتكون عالية بين المسيحيين البروتستانت ومنخفضة بين اليهود والمسلمين ،وأخيرا تكون نسبة الانتحار بين العسكريين أعلى من المدنيين.

أنواع الانتحار عند دوركايم:

❖ **انتحار الوحدانية أو العزلة الاجتماعية (Egoistic Suicide)**

يظهر هذا النوع من الانتحار نتيجة لانعزال الفرد عن المجتمع لسبب ما يتعلق بالفرد نفسه أو يتعلق بالمجتمع الذي ينتمي إليه الفرد ويتفاعل معه ،فهذا الفرد لا يستطيع تكوين علاقة طبيعية مع المجتمع لعدم تذوقه لقوانين وعادات المجتمع وسخطه على نظامه ووضعه العام ،والمجتمع من جانبه لا يعطي المجال للفرد للتفاعل معه والانسجام مع مؤسساته البنيوية نظرا لتناقض ميوله واتجاهاته ومصالحه وأهدافه وقيمه مع تلك التي يتمسك ويؤمن بها الفرد .لذا يشعر الفرد بالبعد والاغتراب عن المجتمع وهنا يفقد آماله وطموحه ويضيع كل شي له علاقة بالمجتمع ويفشل في تذوق ثمرة عمله وجهوده,لذا تنعدم عنده معاني الحياة السامية ويفقد مثله وقيمه ومقاييسه بعد ذلك يصاب بمرض نفسي خطير قد يؤدي به إلى الانتحار .وهذا النمط من الانتحار غالبا ما يصيب الأشخاص المعدمين والمحرومين والذين يعانون من الأمراض النفسية والعقلية . ومن وجهة نظري اعتقد إن هذا النوع من الانتحار يظهر بنسبة كبيرة في الوطن العربي بين الشباب في الوقت الحاضر وذلك قد يرجع الى ازدياد نسبة البطالة بشكل ملحوظ وقلة فرص العمل مقابل الازدياد السكاني وكذلك حرمان الشباب من حقوقهم المشروعة في العمل وشعوره بالاحباط مما يؤدي به إلى الإقدام على الانتحار.

❖ **انتحار التضحية في سبيل الآخرين (Altruistic Suicide)**

يعتبر انتحار التضحية في سبيل الآخرين مناقضا من حيث أسبابه ودوافعه لانتحار الوحدانية فهو ناتج عن شدة تماسك وانسجام الفرد مع جماعته وقوة علاقته الاجتماعية معها ذلك أن جماعته كما يعتقد لها أهميتها وفاعليتها في وجوده وكيانه فهو لا يستطيع العيش دون وجودها ويكون معتمد عليها ومتأثر بتعاليمها وفلسفتها وأساليبها السلوكية كما يكون مستعدا على التضحية بماله ونفسه من اجل بقائه واستمرارها إذا تعرضت للخطر والتهديد وعندما تتعرض الجماعة لخطر العدوان أو التفكك فانه يقوم بالدفاع عنها بكل ما يملك من قوة وباس ،وفي أحيان كثيرة ينتهج الصيغ الانتحارية لإنقاذها من مأزق التشتت والانهيار والفناء .وإذا فشل في إنقاذ الجماعة من الخطر فإنه يقدم على الانتحار علما منه بأنه لا يستطيع العيش بدونها ولا يريد مشاهدة وضعها البائس والمتشتت بعد عجزها في درء الأخطار والتحديات عنها والعمليات الانتحارية التي يقوم بها بعض أفراد القبائل عندما تتعرض قبائلهم بالغزو والاحتلال والسبي من قبل القبائل الأخرى إلا مثال حي على هذا النوع من الانتحار ،وارى في هذا النوع من الانتحار انه غالبا ما يكون في المجتمعات التي تعاني جراء الحروب والعدوان مثال ذلك فلسطين وإقدام العديد من أطفالها وشبابها ونسائها على العمليات الانتحارية (الاستشهادية) .

❖ **انتحار التفسخ الاجتماعي (Anomic Suicide)**

يظهر هذا النوع من الانتحار عندما يفشل المجتمع في السيطرة على سلوك وعلاقات أفراده ,وعندما تتفسخ الأخلاق والآداب والقيم وتضعف العادات والتقاليد وتعم الفوضى والفساد في ربوع المجتمع وهنا يفقد الفرد آماله وطموحاته وتضعف أو تنعدم عنده الرغبة في التفاعل مع الآخرين والانسجام معهم . وعندما يشعر الفرد بعدم قدرته على وضع حد لهذه الحالة المتفسخة والشاذة وعجزه عن تغيير المجتمع نحو الأحسن فانه يصاب باليأس والقنوط وانعدام الآمال والأهداف . ومثل هذه الحالة تلحق به المرض النفسي والكآبه والاشمئزاز من الحياة . إذن التفسخ الاجتماعي (Anomie)الذي يعبر عن نفسه في ارتباك موازين الحياة واضطراب قيمها ومقاييسها وتشتت آمال وأهداف الفرد وتناقض مصالحه مع مصالح المجتمع لابد أن يدفع عدد غير قليل من أبناء المجتمع إلى الانتحار .أما الأفراد الذين يتعرضون لهذا النمط من الانتحار فهم المطلقون والمطلقات والذين يتعقدون بقيم ومقاييس ومثل معين اكتسبوها من وسط المجتمع الذي عاشوا فيه وتفاعلوا معه وعندما تغير هذا المجتمع وتغيرت معه القيم المقاييس والمثل لم يستطيع الأفراد المسنون مثل تغير قيمهم ومثلهم القديمة وإدخال القيم الجديدة التي دخلت المجتمع مؤخرا . وهنا يتعرض هؤلاء إلى عدم التكيف مع المجتمع الجديد فيفقدوا طموحاتهم وأهدافهم ويصبحوا من نقاد المجتمع والحاقدين عليه وعندما يفشلون في تغيره أو إصلاحه

وفق أفكارهم وقيمهم وميولهم واتجاهاتهم فأنهم سرعان ما يصابون بخيبة الأمل واليأس ومثل هذه الحالة المأساوية قد تدفع بعضهم إلى الانتحار لتخلص من الحياة ومنغصاتها ، وبرائي أن انتحار التفسخ الاجتماعي قد يحدث بشكل ملحوظ في المجتمعات التي تصاب بانقلاب مفاجئ أو تغيير عكسي ولم تعد قادرة على السيطرة على جميع مجريات هذا التغير ومحاولة الإصلاح أو التكيف معه (أحمد الخشاب ،1981،ص ص: 596 ،597).

4-تفسير الجريمة عند ميرتون :

تأثر عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون Robert Merton بأفكار دوركايم ، محاولاً الإجابة على ما لم تفلح نظرية هذا الأخير في الإجابة عليه. فقد حاول ميرتون الإجابة على التساؤل الآتي : لماذا تتباين ردود أفعال أشخاص يعيشون معا في نفس الوسط الخارجي ؟

وفي محاولته الإجابة على هذا التساؤل أوضح ميرتون أن لصور التركيبات الاجتماعية Social structure على اختلافها خصيصتين : أولاهما أن تلك التركيبات تتبنى أهدافا يصبو إليها أفراد المجتمع ، وثانيهما أنها تتخير الوسائل الكفيلة ببلوغ تلك الغايات وتعترف بها.

ولديه أن بعض المجتمعات تهتم بالأهداف وبعضها الآخر بالوسائل بينما تتخذ غالبيتها موقفاً وسطا ويكشف عن أن الحضارة الأمريكية المعاصرة تركز أساساً على الأهداف على حساب الوسائل ، وأن الهدف الرئيسي هو النقود التي صارت رمزا للهيبة والمكانة الاجتماعية ، وصارت في ذاتها قيمة من القيم، ولكنها في مثل ذلك المجتمع قد تحولت إلى قيمة غير متناهية ، حيث لا يقنع الأمريكيون ببلوغ أي حد منها وإنما يطلبون دائما المزيد , وفي نفس الوقت ، فإن الأمريكيين يواجهون ضغطا من نوع آخر يتمثل في الطموح الزائد ، فالأهداف الكبرى يضعها الجميع نصب أعينهم وكل يسعى إلى بلوغها.

ويتوقف تقيم سلوك الأفراد من حيث مطابقته للقانون أو مخالفته له (جريمة) على حسب موقفهم من الهدف والوسائل المؤدية إليه.

وهنا تظهر خمسة احتمالات تشكل ردود أفعال الأفراد تجاه الهدف وتجاه تلك الوسائل : التطابق Conformity ، والتجديد Innovation ، والتعلق بالطقوس Thuolism ، والتراجع Retreatism ، والتمردRebelition .

فالتطابق يعني قبول الهدف والوسيلة معاً وهنا يكون الفرد قد تلائم اجتماعياً مع المجتمع في صورة تطابق السلوك مع القواعد القانونية المنظمة لهذا المجتمع. أما التجديد فيعني قبول الأهداف ورفض الوسائل المؤدية إليها. وهو ما يحدث عندما يتطلب المجتمع من الجميع تحقيق أهداف معينة ولكنه في ذات الوقت يضع معوقات

أمام الطبقة الدنيا في المجتمع لبلوغ تلك الأهداف مما يؤدي بأفراد هذه الطبقة إلى ارتكاب الجرائم (R. :30 Merton, 1957 , p).

ويشير التعلق بالطقوس إلى رفض الأهداف وقبول الوسائل الأمر الذي يحدث ذلك عندما يألف الإنسان أداء بعض الأعمال دون تفكير في سبب أدائه لها. ويكثر هذا الموقف على وجه الخصوص لدى أفراد الطبقة المتوسطة ، التي تتشكل عادة من أرباب الوظائف الأميرية ، الذين يقنعون بأوضاعهم ويقل لديهم الشعور بالطموح والرغبة في التغيير.

أما التراجع فيشير إلى الشخص الذي يتقبل في النهاية الأهداف والوسائل ولكنه يفشل أكثر من مرة في الوصول إلى الهدف بالوسائل المشروعة. وفي نفس الوقت ، فإن هذا الشخص لا يستطيع الالتجاء إلى الوسائل غير المشروعة وعندئذ يجد نفسه عاجزا عن تحقيق الهدف بأية وسيلة ويجد نفسه منفصلا عن المجتمع. ويحدث هذا على وجه الخصوص من قبل مرضى العقول والمنبوذين اجتماعيا والمتشردين والمتسولين ومدمني المخدرات، بينما يعني التمرد رفض الأهداف والوسائل في محاولة لإقامة نظام اجتماعي جديد.

ورغم محاولة ميرتون الجادة في إظهار الميكانيزم الذي تتوالد به الجريمة في إطار تركيب اجتماعي معين وعلة تباين سلوك الأفراد في الوسط البيئي الواحد ، إلا أنها قد تعرضت للنقد في أكثر من جانب :

بأن هذه النظرية قاصرة عن تفسير بعض الأفعال الإجرامية و أنها لا تصلح لتفسير الجرائم التي تقع لغرض غير نفعي ، كتلك التي تقع لمجرد المرح مثلا. كما أنها لا تفسر الجريمة في المجتمعات التي لا تقوم على اعتبار المكانة أو المركز هدفا مفتوحا للجميع.

وقد عيب عليها أيضاً طابعها النظري المحض ، إذ لم تقترن النظرية بإجراء أبحاث تجريبية تثبت صحة افتراضاتها.

كما أن موقف التجديد الذي يفسر لدى ميرتون إجرام أفراد الطبقات الدنيا يوجد ولا شك أيضا بين أفراد الطبقتين الوسطى والعليا.

وأخيراً فإن نظرية ميرتون لا تقيم وزناً لا للمتغيرات الاجتماعية النفسية Social-psycological variables ولا لعناصر التركيب الاجتماعي التي قد تقف وراء ترجيح أحد الاحتمالات الخمسة على ما سواه لدى فرد بعينه (مصطفى كارة ،1992،ص :12).

✓ **5- الاتجاه الصراعي "الماركسي":**

جاءت أراء ماركس في الجريمة جزء مكملاً لمقولاته المشهورة حول النظام الاجتماعي والرأسمالي والصراع الطبقي فيه حيث نظر إلى ظاهرة الجريمة والانحراف في المجتمعات الرأسمالية عموماً على أنها إفراز من إفرازات الصراع الطبقي بين ملاك وسائل الإنتاج "الطبقة البرجوازية" وبين الطبقة العاملة "طبقة البروليتاريا" .

ومن هذا المنطلق فإن تفسير السلوك المنحرف من خلال المنهج الماركسي ينطلق من محورين أساسيين هما:

- اعتبار الجريمة ذات علاقة بالفقر سواء كان مطلقاً أو نسبياً.

- اعتبار الجريمة ذات علاقة بمجمل الأوضاع التي توجدها الرأسمالية والاستغلال.

وقد جاءت محاولات كثيرة لتفسير الانحراف والجريمة باستخدام التفسير الاقتصادي الماركسي، كان أبرزها ما قام به العالم الاجتماعي الهولندي بونجر الذي تناول أسباب الجريمة باستخدام التفسير الاقتصادي الماركسي حيث يرى أنه يمكن إرجاع أسباب الانحراف والجريمة في النقاط التالية:

- الجريمة لا ترجع إلى أسباب بيولوجة، وبذا فهو ينفي المدرسة البيولوجية للجريمة بزعامة لومبروزو.

- ليس هناك علاقة بين الجريمة والأخلاق.

- البيئة الاجتماعية هي المسئولة عن نشوء مختلف سمات الفرد وبالتالي فالتوزيع غير العادل للثروة والسلطة يخلق الصراع والانحراف والجريمة.

- يؤدي الربح وفائض الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية إلى المنافسة والخسارة والفائدة غير المعقولة مما يتيح مختلف أصناف الانحراف والجريمة.

- نظام الطبقة يؤدي إلى العداوة والحقد والحسد وقد قسم **"بونجر"** الجرائم والانحرافات بناءً على الطبقة التي ينتمي إليها الشخص .

وباختصار يمكن القول أن الاتجاه الصراعي أو الماركسي يرجع الانحراف والجريمة إلى التوزيع غير العادل للثروة والقوة في المجتمع مما يحدث الصراع الدائم بين من يملكون القوة والثروة والذين لا يملكون ذلك، وتستمر مسيرة التاريخ على هذا النطاق بسبب الصراع الطبقي في المجتمع.

✓ **6- نظرية الوصم الاجتماعي (منهج التفاعل أو التأثير الاجتماعي المتبادل) :**

ينطلق منهج التفاعل أو التأثير الاجتماعي المتبادل أو المشترك في نظرية الوصم الاجتماعي على أن ما يؤدي إلى خلق المجرم هو الكيفية التي يتعامل بها الآخرون مع الشخص المنحرف، حيث يتحدد تعريف الانحراف من خلال نظرية الوصم الاجتماعي بالتركيز على التعريف الاجتماعي للانحراف.

وبذا يصبح السؤال الأساسي هو كيف تقوم الجماعة بتعريف الجانح وليس من هو الجانح بالإضافة إلى أن الجنوح والانحراف من وجهة نظر هذا المنهج يصبح مجرد تعريف اجتماعي حيث يسهم هذا التعريف بدرجة كبيرة في خلق الانحراف.

ويقوم هذا المنهج على فرضين أساسيين هما:

إن الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة في المجتمعات لذلك فإن الانحراف ذاته لا يقوم على نوعية الفعل الذي يسلكه الشخص بل على النتيجة التي تترتب عليه أو على ما يطلقه الآخرون من صفة على الفاعل "وهذا ما يسمى بالوصم".

إن الانحراف عملية اجتماعية تقوم بين طرفين أساسيين هما الفعل المنحرف الذي يصدر عن الفرد الجانح من جهة ورد فعل الآخرين تجاه هذا الفعل ووصم الفعل بالجنوح.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن مؤسسات الإصلاح الاجتماعي كالسجون والمصحات العقلية ومستشفيات الأمراض النفسية وغيرها تلعب دوراً كبيراً في إلباس الفرد صفة الجنوح والجريمة كذلك فإن تلك المؤسسات حسب رأي أنصار هذا الاتجاه لا تقدم أي إصلاح بل إنها تطبع على الفرد وصمة الانحراف بمجرد دخوله إليها.

ويعد عالم الاجتماع الأمريكي **"إدوين ليمرت"** أبرز من يمثل هذا الاتجاه وخير من أوضح فرضياته ومفاهيمه حيث يرى أن الانحراف في السلوك بصفة عامة هو نتيجة صراع ثقافي تظهر آثاره في التنظيم الاجتماعي في المجتمع. ويرى أيضاً أن مثل هذا الانحراف يمكن أن يحدث على مستويات ثلاث:

الانحراف الفردي: وهو نتيجة لضغوط نفسية داخلية تؤثر مباشرة على الفرد فتدفعه للانحراف.

الانحراف الاجتماعي: وهو الذي يحدث نتيجة تنظيم اجتماعي مثل عصابة ترى أن الانحراف سلوك سوي أو مجموعة من الشواذ.

الانحراف الظرفي: ينشأ نتيجة التعرض إلى بعض الضغوط البيئية أو العوامل الظرفية التي لا تترك للفرد فرصة كبيرة للتريث والاختيار بين السلوك السوي والسلوك المنحرف.

والانحراف بأشكاله الثلاثة لا يحدث فجأة ولكنه يحدث بالتدرج بمحاولات أولية، وقد وضع ليمرت عدة مراحل لتبلور واكتمال السلوك المنحرف على النحو التالي:

- يرتكب الفرد سلوكاً منحرفاً كبادرة لاختبار رد فعل المجتمع إزاء هذا السلوك.

- يرد المجتمع على التصرفات بالمعاقبة.

- يقوم الفرد بارتكاب انحرافه الثاني ولكن بنسبة أو كمية أكبر من الانحراف الأول.

- يقوم المجتمع بالرد على الانحراف الثاني بعقوبة أشد ورفض أقوى من الأولى.

- يزداد الانحراف مصحوباً بشعور الكراهية والعدوان على أولئك الذين يمارسون العقاب.

- يقوم المجتمع بردوده الفعلية الرسمية التي تضفي على الفاعل المجرم صفة الانحراف.

- يزداد الانحراف لمجابهة المجتمع الذي أعطاه الوصم بالانحراف.

في هذه المرحلة يقبل المنحرف صفة الانحراف مع محاولة التكيف والتوافق مع مركزه الاجتماعي الجديد كفرد منبوذ من المجتمع.

ويشير" **ليمرت** " إلى أن مضمون هذه الأفعال وردود الفعل التي تبدأ من السلوك الأولي لتنتهي إلى السلوك الجانح الثانوي الكامل تتباين تبايناً كبيراً وفقاً لصفة الانحراف وللفرد المنحرف وللمضمون الاجتماعي الذي يحدث فيه السلوك المنحرف (عدنان الدوري ،1991،ص :10).

خلاصة :

نستخلص من خلال استعراض النظريات التي حاولت تفسير الانحراف والسلوك المنحرف من الزاوية الاجتماعية، وكما سبق أن أشرنا فإن العلماء الاجتماعيون يرجعون العوامل الاجتماعية للسلوك الإجرامي إما إلى اختلالات في التنظيم الاجتماعي مما يسبب الانحراف عن السلوك السوي أو إلى أنماط السلوك والتفاعل داخل البناء الاجتماعي الذي يفرز بدوره أنماط السلوك المنحرف، ومن هذا المنطلق فإن الانحراف من وجهة نظر بعض العلماء الاجتماعيين يمكن تقسيمه إلى قسمين موضوعي وذاتي، حيث يبرز النوع الأول من الانحراف

كنتاج للبيئة والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الشخص المنحرف، كما يبرز الانحراف الذاتي من زاوية التقييم الذاتي للسلوك والمتمثل في عوامل ترجع الانحراف إلى ردود الفعل الذاتية حيال السلوك ممثلة في جانبها الرسمي أو الغير رسمي أو إلى أنماط ذاتية نابعة من عوامل التقليد والمحاكاة للأقران.

كما عملوا على تحديد المؤشرات التي تعمل على إبراز الظاهرة في المجتمع فلقد كان لهم دور كبير في محاولات تفسير الجريمة و حاولوا حصر الأسباب الاجتماعية أو المؤشرات الاجتماعية التي تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على نمو الجريمة أو انطفائها.

قائمة المراجع :

1- إبراهيم الطخيس ، **دراسات في علم الاجتماعي الجنائي**، دار العلوم، ب ط، الرياض .

2- أحمد الخشاب ، **التفكير الاجتماعي** ، النهضة العربية ، ب ط، 1981.

3- عدنان الدوري ، **الانحراف الاجتماعي (دراسة في النظريات والمشكلات)** ، ذات السلاسل، ب ط، الكويت، 1991 .

4- علي محمد جعفر ، الإجرام وسياسة مكافحته ، دار النهضة العربية ، ب ط ، 1993 .

5- محمد عارف ، **المنهج في علم الاجتماع** ، مكتبة الانجلو ، ط 2 ، 1975.

6- مصطفى كارة ، **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**، معهد الاتحاد العربي، ب ط، بيروت ، 1992 .

7- R. Merton, Social Theory and Social Structure, New York, 1957, The Free Press

8- موقع انترنيت : http://www.lawjo.net